



MONITORING ISRAELI COLONIZATION ACTIVITIES
in the Palestinian Territories

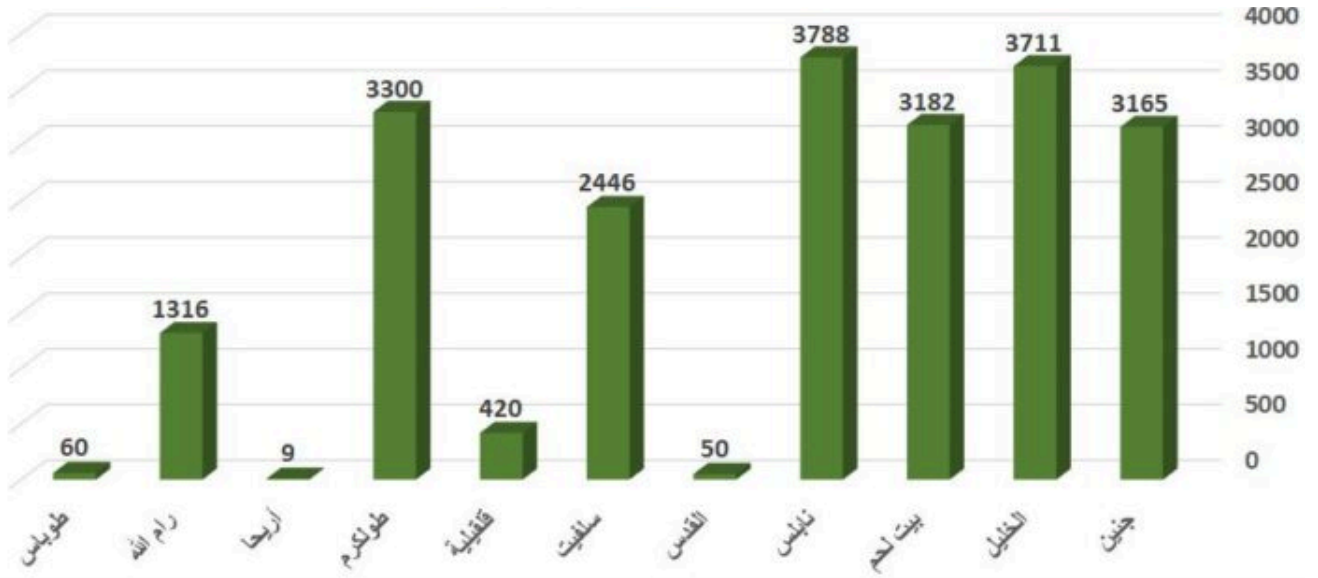


في ظل استهداف الحياة في قطاع غزة المحاصرة**، الاحتلال الإسرائيلي يقضي على خيرات الأرض في الضفة الغربية المحتلة**

الاحتلال الإسرائيلي يقضي على خيرات الأرض: الأشجار الفلسطينية المثمرة في الضفة الغربية المحتلة بين الاستهداف والصمود

October 28, 2024 in Agriculture



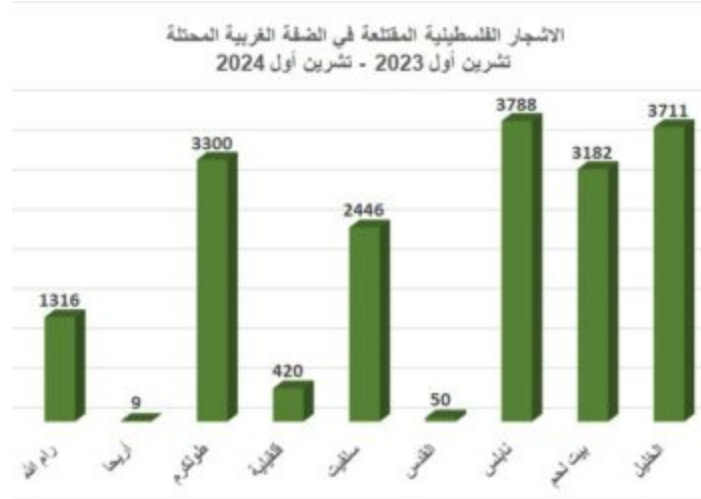


تتعرض فلسطين منذ عقود لهجمات متكررة من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، حيث يعتبر اقتلاع الأشجار أحد أساليب الاحتلال البني التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في إطار سياسة تهجير الفلسطينيين من أراضيهم والاستيلاء عليها. ومن بين الأشجار التي تحظى باستهداف ممنهج جراء هذه الممارسات، هي شجرة الزيتون، ليس فقط لكونها شجرة مثمرة تمثل مصدر رزق لآلاف العائلات الفلسطينية في فلسطين المحتلة، ولكن أيضاً لعلاقتها بالتراث الفلسطيني، حيث ترتبط شجرة الزيتون بالصمود وتاريخ الشعب الفلسطيني في الأرض. إذ أنها جزء لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية حيث تتعرض باستمرار لهجمات المستوطنين القاطنين بشكل غير قانوني في المستوطنات الغير قانونية في الضفة الغربية المحتلة، حيث يتم اقتلاعها وحرقها وإتلافها بطرق متعددة. وفقاً لتقرير أعده معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، فقد تم تسجيل خلال العام 2024 **أكثر من 150 حالة اعتداء** تتعلق بتدمير الأشجار المثمرة في الضفة الغربية المحتلة وبخاصة أشجار الزيتون من أشجار معمرة وغيرها من الأشجار حديثة الزراعة نتج عنها اقتلاع ما يزيد عن **21 ألف شجرة** في الضفة الغربية المحتلة، معظمها من أشجار الزيتون. وتشير الإحصائية التابعة لمعهد أريج بأن المستوطنين ينفذون هذه الهجمات/الاعتداءات غالباً في موسم قطف الزيتون، حيث يتم الاعتداء أيضاً على المزارعين الفلسطينيين، ومنعهم من قطف ثمار الزيتون من خلال حرمانهم من الوصول إلى أراضيهم وخاصة تلك المعزولة خلف جدار الفصل العنصري أو القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية أو من أية منشأة استيطانية أخرى هذا بالإضافة إلى مصادرة ما تم قطفه، وهو ما يمثل خسارة اقتصادية واذى نفسي كبير للمزارعين. أما فيما يخص الأبعاد الاقتصادية، تعد زراعة أشجار الزيتون مصدر دخل رئيسي لكثير من العائلات الفلسطينية وتعتمد آلاف الأسر الفلسطينية على إنتاج الزيتون والزيت كمصدر دخل رئيسي حيث ان اقتلاع وتدمير وحرق أشجار الزيتون يتسبب في ضرر واسع في القطاع الاقتصادي ويؤثر سلباً على حياة العائلات الفلسطينية

إن اقتلاع الأشجار الفلسطينية المثمرة، وبخاصة أشجار الزيتون، لا يمكن فصله عن السياسات الإسرائيلية الاستعمارية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة إذ أنها تعتبر جزءاً من سياسة ممنهجة تهدف إلى توسيع المستوطنات غير الشرعية على حساب الأراضي الفلسطينية من خلال تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي يحظر مثل هذه الانتهاكات. وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، يعتبر تدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك الأشجار والمحاصيل، جريمة حرب، إلا أن هذه القوانين الدولية تحصرها دولة الاحتلال الإسرائيلي بعرض الحائط ولا تلتفت إليها مما يعزز الإفلات من العقاب



التي تم استهدافها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بواقع 3788 و 3711 و 3300 و 3182 و 3165 شجرة على التوالي. الرسم البياني رقم 1 يوضح الاستهداف الممنهجة للأشجار الفلسطينية بحسب توزيعها في المحافظات الفلسطينية. تجدر الإشارة الى ان معظم الأشجار التي تم اقتلاعها و تخریبها هي من أشجار الزيتون بنسبة 79% هذا العام



الرسم البياني رقم 1: الأشجار الفلسطينية المقتلعة بحسب توزيعها في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

يعدُّ اقتلاع الأشجار الفلسطينية، وخاصة أشجار الزيتون، انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يعد اقتلاع الأشجار الفلسطينية، وخاصة أشجار الزيتون المعمّرة، من أبرز مظاهر الاعتداءات المستمرة على الأرض الفلسطينية التي تهدف إلى تغيير طابعها الديموغرافي والبيئي. تُعتبر هذه الأشجار رمزًا للثبات والصمود الفلسطيني، وتمتد جذورها لقرون، مما يعطيها قيمة تاريخية وثقافية كبيرة. تُحظر هذه الأفعال بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة، التي تمنع تدمير الممتلكات المدنية ما لم تكن هناك ضرورة عسكرية مُلحة، ويعتبر اقتلاع الأشجار المثمرة مثل الزيتون اعتداءً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني، حيث تمثل مصدر رزق أساسي للكثير من العائلات الفلسطينية. كما ينص القانون الدولي على حماية البيئة الطبيعية باعتبارها جزءًا من حقوق السكان الأصليين، ما يجعل تدمير الأراضي الزراعية جريمة ضد هذه الحقوق. تُصنّف هذه الأعمال كجزء من سياسات الاستيطان والتوسع، التي تُعارضها الأمم المتحدة وتعتبرها عائقًا أمام السلام العادل والشامل في المنطقة وانتهاكًا لحق الشعب الفلسطيني في الحصول على موارده الطبيعية، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والاقتصادي. ويؤكد القانون الدولي أن تدمير الموارد الزراعية يمثل أيضًا مساسًا بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد، ما يضيف بعدًا قانونيًا وأخلاقيًا إضافيًا لهذه الجرائم.

اعداد:

معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج)

